الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.28

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين**

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد محمد شريف دياللو (نائب الرئيس) . . . . . (غينيا)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58917 (A)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين (تابع)

(ح) التنمية المستدامة للجبال (تابع)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

في غياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، ترأّس الجلسة السيد محمد شريف ديالو (غينيا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة** (تابع) (A/64/259، A/64/83-E/2009/83، A/64/83/Add.1-E/2009/83/Add.1، A/64/81، A/64/65، A/C.2/64/91، A/C.2/64/101)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (تابع) (A/64/275، A/64/274، A/64/258، A/64/169، A/64/301)

(ب) **متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (تابع) (A/64/278)

(ج) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (تابع) (A/64/280)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة** (تابع) (A/64/202)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/64/202، A/64/379)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (تابع) (A/64/202)

(ز) **تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين** (تابع) (A/64/25، الملحق رقم ٢٥)

(ح) **التنمية المستدامة للجبال** (تابع) (A/64/222)

(ط) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة** (تابع) (A/64/277)

١ **السيدة كوبي - فيلسون** (بليز): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هما كلاهما عنصران أساسيان للإطار الشامل للتنمية المستدامة. وترحب الجماعة الكاريبية بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر استعراضي رفيع المستوى لتقييم تنفيذ استراتيجية موريشيوس، وتحديد العمل المطلوب لاستمرار معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على النظر في تقارير التقييم الوطنية، سيقيّم المؤتمر أيضا العمل المتخذ على الصعيدين دون الإقليمي والعالمي لإدراج المسائل المؤثرة في هذه الدول في الإطار الأعرض للتنمية المستدامة. وسيعد الأمين العام تقريرا يتضمن تقييما شاملا لتنفيذ الاستراتيجية، ويتعين على المجتمع الدولي تقديم المعلومات ذات الصلة للمساعدة في التقييم النهائي. والعملية التحضيرية التي وردت خطوطها العريضة في تقرير الأمين العام (A/64/278) فائقة الأهمية، وتخشى الجماعة الكاريبية ألا تكون الأمانة العامة قائمة بما يكفي لإعداد أساس العملية التحضيرية. ويجب أن تتفق اللجنة على موعد للمؤتمر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأن تحدد ولاية دقيقة لمنظومة الأمم المتحدة لكي تتخذ خطوات فورية تتأكد

بها أن الترتيبات الضرورية للاجتماعات التحضيرية والمؤتمر الرفيع المستوى قد اتخذت، ويجب أن تحصل الدول الأعضاء على المساعدة اللازمة لإعداد تقاريرها الوطنية للتقييم وتقديمها في الموعد المطلوب. وأقرت المتكلمة بأن بعض الحكومات استجابت بالفعل للنداءات التي أطلقت للتبرع للصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم عملية استراتيجية موريشيوس، وحثت المجتمع الدولي على المشاركة في العملية المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي وعلى دعمه على أوسع نطاق.

٢ - وقد انبثق إطار استراتيجي إقليمي لتغير المناخ عن الاجتماع الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في غيانا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، ودعا إعلان الجماعة عن تغير المناخ إلى العمل الطموح والحاسم لمعالجة التكيف وبناء القدرات، وأهداف التخفيف للحد من ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض في المتوسط إلى ما دون ١,٥ من الدرجات المئوية بكثير، ووضع إطار جيد التمويل لمعالجة احتياجات التكيف لأضعف البلدان. وفي مؤتمر قمة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، توسع رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية في توقعاتهم للمؤتمر المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد اتفق مؤتمر القمة بالإجماع على أن تفادي الآثار السيئة لتغير المناخ على الدور الجزرية الصغيرة النامية يجب أن يكون من الأسس الرئيسية لتقييم العمل المطلوب للاستجابة العالمية، وأنه يتعين على الأطراف في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ أن تخفض من انبعاثاتها الجماعية لغازات الاحتباس الحراري بأكثر من ٤٥ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، وبأكثر من ٩٥ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠.

٣ - إن بطء سرعة مفاوضات تغير المناخ وتناقص حماس المتفاوضين سبب خطير للقلق. وعلى اللجنة أن تصدر نداء قويا وعاجلا إلى جميع القادة أن يبرهنوا على الإرادة السياسية المطلوبة، ويبرموا اتفاقا فعالا وملزما قانونا يضع التكيف والتخفيف على قدم المساواة، ويوفروا ما يلزم وما يكفي من التمويل ونقل التكنولوجيا. ويجب أن يرتكز الاتفاق على مبدأي المسؤوليات المشتركة والمتباينة وقدرات كل دولة، وأن يراعي أفضل الأدلة العلمية المتاحة.

٤ - إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعتمد بشكل واسع على ما تستورده من النفط والمنتجات النفطية، ولذلك فإنها شديدة الضعف إزاء تقلب سوق الطاقة، مما يهدد الحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها وأمن الطاقة. وهذه الدول قلقة أيضا إزاء الأثر البيئي والمناخي والاجتماعي السلبي المرتبط باستخدام الوقود الأحفوري. وهناك برنامج إقليمي للطاقة يهدف إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة، ويسعى إلى اتباع نهج منسق لتنمية الطاقة المتجددة، ومقصود به وضع وتنفيذ خارطة طريق واستراتيجية للطاقة المستدامة. وتتعاون الجماعة الكاريبية أيضا مع البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ في مشروع جديد لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء قطاع للطاقة المستدامة.

٥ - ولا غنى عن إطار دولي راسخ لدعم البحث في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتطويرها ونشرها، من خلال السياسات والحوافز والموارد المناسبة. وعلى الجمعية العامة أن تؤكد أهمية الطاقة المتجددة للتنمية المستدامة، وأن تركز على العمل المطلوب للتوعية بإمكانات الطاقة المتجددة؛ وتحسين الحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، ولا سيما لأضعف الدول؛ وإعطاء حوافز للبحث في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتطويرها ونشرها وتشجيع السياسات المناسبة على جميع المستويات تحقيقا لذلك؛

وتشجيع التمويل المناسب والمستمر؛ والنظر في سبل مبتكرة لزيادة تعزيز قطاع الطاقة المتجددة.

٦ - **السيد خيمينيس ساوما** (المكسيك): تكلم باسم فريق ريو، فقال إنه ما زالت هناك تحديات تواجه تحقيق تنمية مستدامة بالفعل تقوم على ركائز التنمية الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد قال إنه يأمل أن تتمكن اللجنة من الوصول إلى توافق للآراء في دورتها الراهنة بشأن اقتراح البرازيل عقد مؤتمر قمة ''ريو +٢٠''، وهو مؤتمر يتسم بجدارة واسعة من حيث السياسات ويمكن أن يؤدي إلى نتائج ملموسة. ويتطلع فريق ريو إلى أن يناقش، في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، خبرته في مجالات النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين وأنماط الإنتاج، والاستهلاك المستدام، وكلها مجالات متساوية الأهمية ويجب أن تعالج بطريقة متوازية في المناقشات وفي تقارير الأمين العام. وسيشارك الفريق أيضا بنشاط في اجتماع التنفيذ الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التابع للجنة والذي سيعقد في أنتيغوا بغواتيمالا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٧ - إن تخفيض المعدل الحالي للفقد في التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ يقتضي أن يبرهن المجتمع الدولي على التزامه إزاء الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية الملحق بها. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى المقرر د-٩/٢٠ الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بشأن خيارات التعاون من أجل إنشاء مناطق بحرية محمية تتجاوز حدود الولاية الوطنية، وإلى الفقرة ٤٢ من المقرر د-٨/٢٤. إن الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لموضوع الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع، التابع للاتفاقية، يجب أن يستكمل مهمته في وضع نظام دولي للوصول إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدامها قبل مؤتمر الأطراف في عام ٢٠١٠.

وستشترك بلدان فريق ريو بنشاط في أنشطة الاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي.

٨ - إن التصحر يصيب ربع الأراضي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتدهور التربة بالذات يشكل مشكلة خطيرة لا سابق لها في المنطقة. ولما كان التصحر سيفاقم ضعف المجتمعات المقيمة في المناطق المتضررة، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين، فإن فريق ريو يدعم عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومرفق التنفيذ الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبخاصة نتائج المؤتمر التاسع للأطراف في الاتفاقية. وهذا سيساعد المنطقة في مواصلة تنفيذ التدابير والبرامج المتعلقة بإصلاح الأرض للزراعة، وتهيئة الأرض للإنتاج، وطرائق الحيلولة دون ندرة المياه في مناطق الري، والحصول على آليات مالية لتوفير الموارد اللازمة لتخفيف التصحر وإعادة الحالة إلى سابق عهدها.

٩ - ومع أن المنطقة لم تسهم في تغير المناخ إلا قليلا، فإنها ستعاني بشكل غير متناسب من أثره، ولا سيما ما يصيب المجتمعات الفقيرة. ولا مفر من تدعيم جهود التخفيف. ويجب التوصل إلى اتفاق فعال ومنصف وبعيد المدى في مؤتمر كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة وقدرات كل دولة. ويدعم فريق ريو كل الدعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وسائر المفاوضات ذات الصلة. ويجب على البلدان المتقدمة، اتساقا مع مسؤوليتها التاريخية في سياق الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو، أن تسعى إلى تحقيق الأهداف الطموحة في الحد من الانبعاثات وفي مجال التمويل، والتكيف، ونقل التكنولوجيا، والتعاون الدولي، وبناء القدرات في البلدان النامية.

١٠ - إن الكوارث الطبيعية تتسبب سنويا في فقد واسع للحياة والموارد. وقد تضرر فريق ريو بهذه الظاهرة بشدة، وهي ظاهرة يتزايد تواترها ونطاقها وعواقبها. ومن هنا كانت الحاجة إلى التعاون الدولي، وخصوصا فيما يتصل بنقل التكنولوجيا لإنشاء نظم للإنذار المبكر، ورسم خطط للطوارئ واستراتيجيات للتكيف. وهناك حاجة أيضا إلى إيجاد توافق بين التكيف مع تغير المناخ والحد من خطر الكوارث، وعلى الآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية للإغاثة في حالات الكوارث أن تراعي هاتين المسألتين. وفريق ريو ملتزم بتعزيز الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ويؤيد نتائج الدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المقصود بها توفير التوجيه والتلاحم الاستراتيجيين لتنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

١١ - إن إنتاج واستهلاك المخدرات غير المشروعة يهددان أيضا التنمية المستدامة، ويؤثران بشكل وخيم على البيئة، ولهما عواقب اجتماعية واقتصادية. ويتعين على المجتمع الدولي توسيع نطاق جهوده للتعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، ودعم جهود البلدان وفقا للسياسات الوطنية.

١٢ - **السيد ليبوي** (ولايات ميكرونيزيا الموحدة): تكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة، وهي بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وناورو، وبلده هو، أي ولايات ميكرونيزيا الموحدة، فقال إن التنمية المستدامة مسألة ذات أهمية فائقة لهذه الدول، نظرا إلى بعدها الجغرافي، واقتصادات الحجم المحدودة لديها، وضيق قاعدة مواردها، وتأثرها بتغير المناخ، وما تتعرض له من اختلال شديد بسبب الكوارث الطبيعية. إن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لا يزال غير واف بالغرض في منطقة المحيط الهادئ، مما يترك الناس في هذه الجزر في فقر. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذه الدول في تنفيذ استراتيجيات التكيف ومعالجة نواحي ضعفها والحصول على دعم تحقيقا لهذا الغرض، فإن هناك عددا من العقبات التي لا تزال قائمة، ومنها الموارد التقنية والمالية والبشرية المحدودة. وقد زادت الأزمة الاقتصادية العالمية من انعدام الموارد المالية، وتهدد بمزيد من التقليص للدعم المقدم إلى هذه الدول. وهناك حاجة إلى مساعدات الجهات المانحة لتحقيق نتائج حقيقية لشعب هذه الجزر. ولذلك يجب على المجتمع الدولي الانخراط بنشاط في استعراض استراتيجية موريشيوس للتأكد من إمكان إحراز تقدم حقيقي.

١٣ - ولا تكفي التعهدات بمنع التدخل الاصطناعي الخطير في النظام المناخي. وفي إطار تحالف الدول الجزرية الصغيرة، أعربت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بوضوح عن الحاجة إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من أجل منع ارتفاع درجة حرارة الأرض بأكثر من ١,٥ من الدرجات المئوية فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة، وسعي أعضاء التحالف إلى ارتفاع يكون بقدر الإمكان أقل من ذلك، في ضوء الآثار السلبية الخطيرة المتوقع أن تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة إذا وصل الاحترار إلى درجتين مئويتين، وهو ما توقعه تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وحتى إذا حدث تقليص بالغ للانبعاثات، فإن حرارة الأرض ستواصل ارتفاعها بما يفوق قدرة الجزر الصغيرة على التكيف. ولذلك فإنه علاوة على الوفاء بالتعهدات المبذولة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي للبلدان المتقدمة التعهد بتقديم ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي إلى البلدان النامية من أجل مشاريع التكيف والتخفيف، وتقاسم التكنولوجيات المتقدمة للطاقة المتجددة والتكيف.

١٤ - إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ستتمسك في مؤتمر كوبنهاغن باحتياجاتها في مجال التخفيف؛

فذلك يتوقف عليه نوعية مستقبلها، وكذلك بقاء بعض الدول الأخرى ذاته. وقبول أي شيء أقل من ذلك يعني الموافقة على الجفاف وإتلاف إمدادات المياه العذبة، وفقد جسيم لإنتاج الغذاء ناجم عن الفيضانات، والتآكل وتسرّب المياه المالحة في المساحات المزروعة، وتحمّض المحيطات، وابيضاض المرجان. والزيادة الخطيرة في شدة وتواتر الكوارث الطبيعية ستؤدي إلى تخريب المجتمعات، والتشرد القسري، والموت. إن ذوبان الصفائح الجليدية في غرينلند وأنتاركتيكا، الذي لم يؤخذ في الاعتبار في تقرير التقييم الرابع، سيؤدي إلى ارتفاع كبير في مستويات سطح البحار يهدد بوجه خاص الجزر المرجانية المنخفضة في توفالو وجزر مارشال وكيريباس بضياع السلامة الإقليمية.

١٥ - ولا غنى عن الطاقة المتجددة في المساعدة على حل مشكلة المناخ وتحقيق أمن الطاقة. وهناك في منطقة المحيط الهادئ عدد من مصادر الطاقة المتجددة المتاحة، ونفذت مشاريع لتحسين استخدام هذه المصادر، وبذلك يقل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتعهد العديد من جزر المحيط الهادئ بحزم بزيادة استخدامها للطاقة المتجددة، حتى ولو كانت مساهمة المنطقة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لا تذكر. وفي هذا الشأن يعتبر التمويل الكافي والمساعدة بالتنمية التكنولوجية من الأمور البالغة الأهمية. ولا بد من أن يؤدي الاتفاق الذي يتعين الوصول إليه في كوبنهاغن إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الحصول على حقوق الملكية الفكرية، للمساعدة في تدعيم دور الطاقة المتجددة.

١٦ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن الأزمات الأخيرة في الغذاء والوقود والمال، مقترنة بتغير المناخ، قد نالت من إمكانية تحقيق أهداف وتعهدات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٠. وإذا كان لأقل البلدان نموا أن تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة، فإنها تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في نموها الاقتصادي وتنميتها الاقتصادية الطويلة الأجل، وهذا يتطلب التنفيذ الأمين للتعهدات المتفق عليها دوليا، بما في ذلك التعهد بتقديم نسبة مئوية معينة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، وتعهدات برنامج عمل بروكسل. إن المؤتمر الرابع لأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في تركيا في عام ٢٠١١، سيكون فرصة لتمتين الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في هذه البلدان، ويتطلب اختتامه بنجاح مشاركة فعالة من الشركاء والأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف وأقل البلدان نموا. ويجب على البلدان المتقدمة زيادة مساعدتها المالية للبلدان النامية، وخفض ديونها أو إسقاطها، والحد من الحمائية التجارية، وفتح أسواقها، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة في بناء القدرات في هذا البلدان.

١٧ - إن الفقر المدقع في أقل البلدان نموا لا يزال يعوق تنميتها المستدامة ولا بد من التطرق إليه. إن استعراض عام ٢٠١٠ للأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يزيد من حشد الدعم للتنمية المستدامة في هذه البلدان. والشراكة الدولية المتزايدة للاستثمار في التنمية المستدامة والتنمية الزراعية الطويلة الأجل أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي، ومثلها زيادة وصول المنتجات الزراعية لأقل البلدان نموا إلى الأسواق واستقرار أسعار السلع الأساسية. وأي تصرف حيال الأزمة الاقتصادية لا بد من أن يراعي الضعف الذي تتسم به أقل البلدان نموا، ولا بد من تنفيذ نتائج الاجتماعات ذات الصلة في هذا العام من خلال متابعة عملية المنحى.

١٨ - إن أقل البلدان نموا، وكثير منها دول جزرية صغيرة نامية، بحاجة إلى إطار مستدام لمعالجة التكيف، وإلى مساعدة مالية في التعامل مع الأثر السلبي لتغير المناخ، فهي الأقل مسؤولية عن هذا التغير. إن زيادة توافر الموارد والتكنولوجيا للتكيف والمشاركة الواسعة لأقل البلدان نموا في آليات التنمية

النظيفة يجب أن تكونا ضمن خطة التنمية المستدامة ومفاوضاتها في أي صفقة لتغير المناخ. ولا ينبغي لاتفاق ما بعد كيوتو لتغير المناخ قبول حلول وسط بشأن أهداف أقل البلدان نموا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

١٩ - إن الحاجة إلى اعتماد طاقة متجددة بديلة ونظيفة وخضراء دون الافتئات على احتياجات التنمية لأقل البلدان نموا يجب أن تكون جزءا من خطة التنمية المستدامة العالمية. ولا بد في زيادة استخدام المحاصيل من أجل الوقود الأحيائي من مراعاة احتياج أضعف السكان في أقل البلدان نموا للأمن الغذائي. وهناك حاجة أيضا إلى إطار شامل لمعالجة آثار الكوارث في هذه البلدان - مثل فترات الجفاف الطويلة، وعدم انتظام سقوط الأمطار، والفيضانات، والأحوال الجوية غير العادية - ولا سيما بإتاحة التكيف مع الكوارث الطبيعية، وخفض أخطار الكوارث إلى حد بعيد، وبناء القدرة على التخفيف من الكوارث. ويجب تنفيذ إطار عمل هيوغو مع مراعاة الضعف البالغ لهذه البلدان إزاء الكوارث الطبيعية. ويجب كذلك على جميع المستويات تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من التفاوت الاجتماعي في أقل البلدان نموا.

٢٠ - وتهتم أقل البلدان نموا إلى حد كبير بتنفيذ توصيات لجنة التنمية المستدامة، وبخاصة ما يركز منها على معالجة المسائل الشاملة، وبالتركيز على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. ولا بد من نهج كلي شامل متماسك يراعي الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. والشراكة العالمية الحقيقية مطلوبة لتدعيم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.

٢١ - **السيد رامافول** (ليسوتو): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي أيدت البيان الذي أدلى به ممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الجبال أصول طبيعية للتنمية: فهي تحتضن التنوع البيولوجي، وتؤوي معظم ما تبقّى من التراث البيولوجي العالمي، وتجتذب قدرا كبيرا من السياحة غير الضارة بالبيئة. وهي موطن عُشر سكان العالم، وتحتوي على معظم منابع الأنهار في العالم، التي توفر المياه للاستخدام المنزلي والزراعي والصناعي. ومع ذلك فإن النظم الإيكولوجية للجبال بالغة الهشاشة، ويؤدي تغير المناخ، وتدهور البيئة، والتعدين الجائر، والأساليب الزراعية غير السليمة إلى الاستنزاف الدائم لثروة التراث البيولوجي للجبال. إن الأنشطة الطبيعية والبشرية تعرض الجبال وسكانها للأدواء الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، وبخاصة الفقر، والبطالة، ونزوح البشر، واعتلال الصحة، وتدهور الأراضي.

٢٢ - ومن هنا كانت الحاجة إلى تدخل هادف متعدد القطاعات يشمل: تعزيز برامج التنمية المتكاملة لمستجمعات المياه، من خلال المشاركة الفعالة للسكان المحليين في الحيلولة دون مزيد من الاضطرابات الإيكولوجية؛ ونهج متكامل لحفظ الأراضي والمياه والنباتات والحيوانات والموارد البشرية؛ وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر وأفرقة للتعامل مع الكوارث؛ وتشجيع الفرص البديلة لكسب الرزق، ولا سيما من خلال وضع خطط للتشغيل ترمي إلى توسيع قاعدة الإنتاج. وهناك حاجة أيضا إلى الدعم المؤسسي لتحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعيين على أساس دائم. ومع أن المناطق الجبلية تعاني الكثير من المشاكل المشتركة، فإن الحلول غالبا ما تكون خاصة بمجالات صغرى معينة، حتى في المنطقة الواحدة. ولهذا يحتاج الأمر إلى المعرفة العلمية الميدانية وبناء القدرات البشرية، وكذلك البحث الجاري في سياقه الصحيح والمطبق محليا من أجل حماية واستعادة النظم الإيكولوجية للجبال. وجددت الجماعة الإنمائية دعمها لتنفيذ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، والفقرة ٤٠ من خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان طوكيو بشأن السنة الدولية للجبال (٢٠٠٢). ودعا المتكلم البرنامج العالمي للشراكة في المناطق الجبلية إلى توسيع تغطيته لدعم مبادرات

التنمية المستدامة للجبال، ولا سيما في البلدان ذات القدرة المالية المنخفضة.

٢٣ - **السيد سيبانغول** (زامبيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تتعهد بالتصدي الفعال، من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، لتحديات الفقر والأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية، التي تهدد بقلب مسار عقود من الإصلاحات الرامية إلى جعل أفريقيا أكثر جذبا لرأس المال الخاص، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك في سياق النيباد حاجة معترف بها إلى جعل التنمية متلائمة مع أولويات كل بلد، ولا سيما بالتنسيق مع البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. ويجب أن تتدعم لجنة التنمية المستدامة، وأن تركز على التدابير التي تمكِّن من التنفيذ على جميع المستويات، كما ورد في خطة جوهانسبرغ التنفيذية. وتؤيد المجموعة الأفريقية عقد مؤتمر ”ريو + ٢٠“ في عام ٢٠١٢ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وسيكون هذا المؤتمر محفلا لتحديد التدابير والنهج المبتكرة للتغلب على عوائق التنفيذ.

٢٤ - وتدعو المجموعة الأفريقية المجتمع الدولي، وبوجه خاص البلدان المتقدمة، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، من أجل زيادة الموارد المالية والتقنية المتاحة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. إن النهج المنسق والمتلاحم والمنظم سيساعد على التنفيذ الكامل والفعال لكلتا المبادرتين. وفي موضوع الحد من الكوارث، تؤيد المجموعة استراتيجية النيباد الإقليمية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث وبرنامج عملها، وتشدد على أهمية التنفيذ الكامل لإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وفي الوقت الذي تجتهد فيه البلدان الأفريقية للتكيف مع الكوارث، يتعين على المجتمع الدولي دعم التدابير الرامية إلى تحسين قدرة هذه البلدان على التصدي.

٢٥ - إن أفريقيا هي أضعف القارات إزاء تغير المناخ، فقدرتها على التكيف محدودة، وقطاعاتها الاقتصادية الرئيسية تتأثر أيضا بالتحديات الإنمائية الراهنة، كالفقر، وتدهور النظم الإيكولوجية، والنزاعات. إن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بتغير المناخ (٢٠٠٨) وإعلان نيروبي بشأن العملية الأفريقية لمكافحة تغير المناخ (٢٠٠٩) يبرزان ضرورة معالجة آثار تغير المناخ على الجهود الإنمائية الوطنية. والموقف الموحد على وجه الخصوص يحدد الحاجة الماسة إلى مبادرات بشرية ومؤسسية محسّنة ومبادرات في مجال البناء المنتظم للقدرات للتخفيف من تغير المناخ، وتوفير مساعدة مالية وتقنية كافية وقابلة للتنبؤ بها لمشاريع التكيف. ويقترح الموقف الموحد أيضا إنشاء شراكات تقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمبادرات التي من قبيل مبادرة الأمين العام بشأن تغير المناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ينبغي أن تساعد على تبني رد موحد على هذه المسألة. إن نتائج مؤتمر كوبنهاغن المقبل بشأن تغير المناخ يجب أن تعترف بحاجة أفريقيا الماسة إلى الدعم في تنفيذ تدابير التكيف.

٢٦ - إن التصحر وتدهور الأراضي يهددان التنمية المستدامة، والبيئة بالذات، في أفريقيا. ولذلك طالب المتكلم بموارد كافية وقابلة للتنبؤ بها لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبالدعم للبلدان النامية ببناء القدرات لزيادة الحصول على الموارد المالية ونقل التكنولوجيا. ويتعين أيضا تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر التاسع للأطراف في هذه الاتفاقية، وبالذات اقتراح إنشاء هيئة علمية لرصد ظاهرة التصحر.

٢٧ - ومن المهم للغاية إحراز مزيد من التقدم في بلوغ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وإجراء خفض واسع في المعدل الحالي لفقد التنوع البيولوجي بحلول عام

٢٠١٠. والجهود المبذولة الآن لتحقيق هذا الهدف جهود قاصرة بشكل يدعو إلى الأسى.

٢٨ - ومن المحتم بشكل عاجل تحقيق زيادة كبيرة في مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مجمل إمدادات الطاقة. وتسلم المجموعة بالحاجة إلى تنويع إمدادات الطاقة، ورسم استراتيجيات للطاقة الأنظف والأكثر فعالية والرخيصة والفعالة من حيث التكلفة، والتأكد من نقلها إلى البلدان النامية بشروط تساهلية، على النحو المتفق عليه اتفاقا متعدد الأطراف.

٢٩ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إنه لا غنى عن إيجاد حلول موقوتة وشاملة على أساس المسؤوليات المشتركة والمتباينة للتحديات العديدة التي تواجهها البشرية الآن، ومنها تغير المناخ. وكولومبيا شديدة الضعف إزاء تغير المناخ، فهي تضم ٢٨ جزيرة بها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وفيها سواحل ممتدة، ونظم إيكولوجية جبلية، وثاني أكبر محمية للتنوع البيولوجي في العالم. على أن متوسط انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في كولومبيا يقل عن متوسط أمريكا اللاتينية، الذي هو بدوره أقل من متوسط العالم؛ والواقع أن كولومبيا بغاباتها المطيرة التي تبلغ مساحتها ٥٧٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع هي منتج صاف للأوكسيجين ومساهم صغير بثاني أكسيد الكربون. إن برنامج الأسر حارسة الغابات في كولومبيا، الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، يضم أكثر من ٩٠ ٠٠٠ أسرة ريفية تبذل مجهودا جماعيا لحماية الغابات، وإبعاد الزراعات غير المشروعة عنها، والإشراف على إصلاحها. إن الحوافز المقدمة للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية يجب أن ترد بالشكل المناسب في النظام المقبل لتغير المناخ، وهو نظام لا بد من أن يكون مرنا للاعتراف بالجهود التي تبذلها فرادى البلدان. ويجب على الجمعية العامة أن تبعث برسالة واضحة ومبتكرة إلى مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ تؤكد من جديد الحاجة إلى اتفاق شامل وعادل وطموح.

٣٠ - ومن المطلوب أيضا اعتماد نظام دولي ملزم قانونا بشأن الحصول على الموارد الجينية، والتقاسم المنصف والعادل للمنافع المتأتية من استخدام هذه الموارد، وهو أمر فائق الأهمية لمكافحة القرصنة البيولوجية، وحماية المعارف التقليدية، وتعزيز تراث التنوع البيولوجي في بلدان مثل كولومبيا.

٣١ - إن قرار اللجنة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يجب أن يتجاوز ترديد الصيغ المتفق عليها، وأن يعكس التقدم المحرز في هذا المجال على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. إن إنتاج الطاقة المتجددة واستخدامها ضروريان لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة، ومعالجة تغير المناخ. وفي كولومبيا يستمد ٨٧ في المائة من الطاقة من الماء، ويجري تشجيع وضع سياسات شاملة للإنتاج والاستخدام المستدامين للوقود الأحيائي. وكولومبيا الآن رائدة إنتاج الوقود الأحيائي وثاني أكبر منتج للإيثانول في أمريكا اللاتينية، باستخدام قصب السكر والنخيل الأفريقي.

٣٢ - إن على الجمعية العامة معالجة موضوع التنمية المستدامة بشكل شامل ضمانا لتماسك التدابير الدولية، من أجل تعزيز السلامة البيئية العالمية والاستقرار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، واستعادة الزخم اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة هدف الحد من الفقر.

٣٣ - **السيد دونوفان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التصدي للتحدي المتمثل في الأزمة العالمية لتغير المناخ يمثل أولوية عليا لحكومة الولايات المتحدة، التي اتخذت إجراءات تاريخية داخليا، من خلال عدة سبل كان منها استثمار أكثر من ٨٠ بليون دولار في الطاقة النظيفة في إطار صفقتها

للحفز الاقتصادي، ومعايير جديدة لكفاءة المركبات. وتبذل الجهود الآن أيضا للمضي قدما في وضع تشريع شامل للمناخ والطاقة يهدف إلى خفض انبعاثات الكربون عن مستويات عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٧ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وبنسبة ٨٣ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وإذا كان يتعين على الولايات المتحدة أن تتصدر الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ، فإن عملها وحده – وحتى عمل العالم المتقدم بأسره – لا يكفي. إن الدول النامية، وبخاصة أفقرها وأضعفها، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا، يجب أن توضع على طريق النمو المطرد. إن حكومته تتعهد بالتوصل إلى اتفاق دولي وطيد لمكافحة تغير المناخ وقيادة العالم إلى مستقبل للطاقة النظيفة، وهي تبذل قصاراها للتوصل إلى توافق للآراء في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.

٣٤ – وتعمل الولايات المتحدة بنشاط على وضع سياسات للمضي قدما في تحقيق أمن الطاقة والمناخ، وتعزز جهود الانتعاش الاقتصادي، وتعمل على تسريع خلق الوظائف، وتشجع صناعة الطاقة النظيفة. وقد جعلت من الطاقة المتجددة أولوية عليا. وقد رصدت أكثر من ٨٠ بليون دولار للاستثمار في الطاقة النظيفة داخليا، وعملت على الصعيد الدولي على تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، من خلال مؤتمر واشنطن الدولي للطاقة المتجددة لعام ٢٠٠٨، وبتوقيعها النظام الأساسي للوكالة الدولية الجديدة للطاقة المتجددة.

٣٥ – وإذا كانت الولايات المتحدة ترحب باستمرار العمل والنقاش بشأن التنمية المستدامة، فإنها غير مقتنعة بضرورة عقد مؤتمر ”ريو + ٢٠“. فهناك بالفعل اتفاقات عديدة تحكم الجهود الراهنة في مجال التنمية المستدامة، فإذا انعقد اجتماع آخر فقد يصرف الانتباه عن هذه الأولويات. ومن المهم أيضا التفكير في الاجتماع الرفيع المستوى وهل سيكون أنجع استخدام للموارد المحدودة أم لا. إن الولايات المتحدة تنادي في المقام الأول باستمرار التقدم صوب الوفاء بالتعهدات القائمة وبالإنفاق على الإجراءات التي تتمخض عنها نتائج مباشرة.

٣٦ – وفي ضوء العمل الذي تقوم به لجنة التنمية المستدامة في مجال الزراعة واستخدام الأراضي والمواضيع ذات الصلة، والعمل المهم الجاري بشأن الأمن الغذائي، فإن مشروع القرار المتعلق بتسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية (A/C.2/64/L.21) يتسم بأهمية بالغة. وتساند الولايات المتحدة الجهود المبذولة لزيادة التكنولوجيا والابتكارات الزراعية المتنوعة، وتسلّم بإمكاناتها في زيادة الدخل في الريف والحد من الفقر والجوع في البلدان النامية. وأثنى المتكلم على قرارات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الزئبق، والعملية التشاورية الجديدة بشأن الحوكمة الدولية لشؤون البيئة بوجه خاص. وعلى الرغم مما ظهر من تباين الآراء في هذا السياق، فقد أحرز تقدم في تحسين نظام الحوكمة بشكل حقيقي. ومن المهم ألا يغيب عن البال أن الأولويات المشتركة كانت متقاسمة في هذا النقاش: صون البيئة العالمية، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة. إن الولايات المتحدة ملتزمة بحفظ التنوع البيولوجي وتحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠١٠، وهو الخفض الكبير لمعدل فقد التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في الأعوام الخمسة الماضية، فإنه لا يزال مطلوبا الكثير. وسيكون العمل بعد عام ٢٠١٠ مطلوبا لمكافحة المستويات الراهنة غير المقبولة لفقد التنوع البيولوجي. ولذلك فإن الولايات المتحدة تؤيد وضع إطار لما بعد عام ٢٠١٠ في مجال التنوع البيولوجي.

٣٧ – **السيد ليو يوين** (الصين): قال إنه يجب، في سياق الأزمة الراهنة، تعزيز التعاون الدولي لدفع خطة التنمية المستدامة قدما. ويتعين إيجاد آليات للرصد والتيسير للتأكد من وفاء البلدان المتقدمة بتعهداتها للبلدان النامية في هذا

الشأن. إن لجنة التنمية المستدامة، وهي الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي لها ولاية اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة، يجب أن تُدعّم، كما أن المنظومة بأكملها بحاجة إلى المتابعة الأنجع لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتؤيد حكومة الصين اقتراح البرازيل استضافة مؤتمر قمة آخر في هذا الموضوع في عام ٢٠١٢؛ فهي تهتم بالتنمية المستدامة كثيرا، وقد اعتمدت استراتيجية مركزة على الناس وشاملة ومتوازنة للتنمية المستدامة، في توافق مع الطبيعة.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتحديات غير المسبوقة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة، شدد المتكلم على أن تنفيذ استراتيجية موريشيوس يقتضي استمرار قيادة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تحظى بدعم أكبر في تقدير أوجه الضعف المستقبلية للدول المعنية؛ وتدعو الاستراتيجية أيضا إلى طائفة واسعة من الشراكات لمساعدة هذه الدول على التصدي للتحديات.

٣٩ - وفيما يتصل بالحد من الكوارث، فإن إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ سييسّر التعاون الدولي والإقليمي، بروح من الإنسانية والحياد والإنصاف واحترام سيادة البلدان المستفيدة. ويجب ربط الإغاثة في حالات الكوارث بالتشييد في مرحلة ما بعد الكارثة؛ وهناك حاجة إلى التكنولوجيا والآليات الدولية لتخفيف الضرر الناجم عن الكوارث؛ ولا بد من توفير موارد أساسية بعيدة المدى وثابتة وقابلة للتنبؤ بها للحد من الكوارث.

٤٠ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن المفاوضات متوقفة في مسائل تتصل باستصواب الانضمام إلى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ومبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، وخارطة طريق بالي، وكلها ما زالت تحظى بدعم الصين الكامل. وقد اتخذت حكومة الصين وستواصل اتخاذ جميع التدابير المطلوبة ردا على تغير المناخ، حتى ولو كانت تتصدى للتحديات المتعددة المتمثلة في التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للشعب، وحماية البيئة.

٤١ - وأخيرا تدعو الصين البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزامها بدعم الجهود الدولية المبذولة لمكافحة التصحر، وبتقديم التكنولوجيا والتمويل إلى البلدان النامية لإيجاد مصادر جديدة للطاقة، في نفس الوقت الذي تسهم فيه في تحقيق أمن الطاقة العالمية.

٤٢ - **السيد الفايز** (المملكة العربية السعودية): قال إن تحسين الوصول إلى مصادر الطاقة عامل أساسي في القضاء على الفقر وفي التنمية المستدامة. ولذلك فإن السعودية تشجع الاستثمار الخاص والعام لتوسيع قدرتها على إنتاج الطاقة. وتفي أيضا بتعهدها بحماية البيئة، في نفس الوقت الذي تسعى فيه إلى زيادة القدرة التنافسية لصناعاتها وتحقيق اندماجها محليا وإقليميا وعالميا. وتعترف السعودية بالدور الإنمائي الهام للأمم المتحدة، الذي يجب أن يعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي ومشاكل البيئة والسكان. ولا بد من اتخاذ قرارات تصون البيئة، مع المساهمة في الوقت ذاته في النمو الاقتصاد العالمي. وأخيرا فإن وفده يحث المجتمع الدولي على الانضمام إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للتعامل مع تغير المناخ، ويأمل أن تفضي مداولات اللجنة إلى خيارات عملية في مجال السياسات تتغلب على عوائق التنمية المستدامة.

٤٣ - **السيد سي سون بنغ** (سنغافورة): قال إنه رغم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس، فما زال مطلوبا الكثير. ولا بد من زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وخصوصا بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وتقوم سنغافورة من ناحيتها بتقاسم خبرتها ومعارفها مع سائر الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار برنامج محدد للتعاون

التقني. ولما كانت سنغافورة ذاتها ضعيفة إزاء الآثار السيئة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وكانت مواردها المائية ضئيلة، فقد وضعت نهجا متكاملا لإدارة الدورة المائية، يشمل التحلية وإعادة استعمال المياه. وبالإضافة إلى ذلك فقد حددت لنفسها، في إطار مخطط جديد للتنمية المستدامة، هدفين يتمثلان في خفض استهلاك الفرد للمياه وزيادة فعالية الطاقة. وهي ملتزمة بأداء نصيبها في تحقيق الأهداف العالمية والإقليمية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الواردة في استراتيجية موريشيوس.

٤٤ - **السيد أندانج** (كينيا): قال إن التنمية المستدامة هي مفتاح التصدي للتحديات العالمية المتمثلة في الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، وأمن الطاقة. ولذلك فإن وفده يؤيد اقتراح عقد مؤتمر ريو + ٢٠ بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٢. والمأمول أن تؤدي مداولات اللجنة إلى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بشأن هذه المسألة.

٤٥ - وتؤيد كينيا كل التأييد نُهج الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث، وقد أنشأت آلية وطنية لتكملة الاستراتيجيات الإقليمية والدولية. وبعد أن أشار مع ذلك إلى أن جهود بلدان نامية عديدة، ومنها كينيا، من أجل تنفيذ إطار عمل هيوغو وغيره من الجوانب الرئيسية للحد من أخطار الكوارث تعوقها الموارد المحدودة، حث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود من خلال التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وحث وفده أيضا البلدان المتقدمة على تقديم مساعدة مالية وتقنية كافية وقابلة للتنبؤ بها إلى البلدان النامية لتمكينها من التعامل مع تغير المناخ، مع مواصلة تنميتها في الوقت ذاته. ومبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة يتسم، في هذا الشأن، بأهمية فائقة.

٤٦ - وأعرب المتكلم عن دعمه لاتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي. وقال إن على جميع البلدان العمل على تحقيق هدف الخفض الكبير، بحلول عام ٢٠١٠، للمعدل الحالي لفقد التنوع البيولوجي، وفقا للتعهدات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومن المسائل المحددة الواجب التطرق إليها في هذا الصدد تقاسم المنافع؛ والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية؛ وتمويل جهود الحفظ؛ وبناء القدرات؛ وحفظ المعارف التقليدية ذات الصلة. وللبيئة دور مركزي في التنمية المستدامة، ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضطلع بالقيادة فيه. ولذلك يدعو وفده الأمم المتحدة إلى أن تزيد الاعتماد المخصص لهذا البرنامج في الميزانية العادية، لتمكينه من الاضطلاع الفعال بولايته.

٤٧ - **السيد بلعورة** (الجزائر): قال إنه على الرغم من التقدم الملحوظ في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإن أضعف شعوب العالم لا تزال تواجه تحديات الفقر، وسوء التغذية، والنمو المتخلف، والأمراض المتفشية، مما يؤثر على قدرتها على بلوغ الأهداف المتفق عليها عالميا. وقد آن أوان اتباع نهج متكامل وشمولي وعملي، يضم جميع أصحاب المصلحة، ويرمي إلى تحقيق التنمية المستدامة بما يتفق ومبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة. ولهذا الغرض يدعو وفده إلى تدعيم لجنة التنمية المستدامة.

٤٨ - وما فتئت الجزائر، في جهودها لمكافحة التصحر وإزالة الغابات، تعطي الأسبقية لتدابير استعادة الغطاء النباتي، بما في ذلك عملية قريبة العهد لتحديد المحميات، وحملة وطنية لحفظ التربة. إن الجزائر، التي تترأس المجموعة الأفريقية منذ الدورة التاسعة القريبة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تعتزم إيجاد آلية تنسيق وطنية، وتعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من أجل نقل التكنولوجيا، والبحث عن موارد إضافية للتنفيذ

الفعال للخطة الاستراتيجية العشرية (٢٠٠٨-٢٠١٨) لمكافحة التصحر.

٤٩ - إن الجزائر في صدارة الحركة المعنية بمعالجة تغير المناخ، على الصعيدين الدولي والوطني معا، وتشترك بنشاط في إيجاد مصادر للطاقة النظيفة. وترتكز استراتيجيتها للتنمية المستدامة على نهج متكامل يراعي الأخطار المناخية وجميع الشواغل البيئية الخاصة بالبلد. ووفقا للموقف الأفريقي الموحد المتعلق بهذا الموضوع، لا يمكن فصل الرد على تغير المناخ عن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الحد من الفقر. وأعرب المتكلم عن أمله أن تنتهي المفاوضات الجارية في هذا الشأن إلى اتفاق منصف في مؤتمر كوبنهاغن القادم المعني بتغير المناخ، مع المراعاة الواجبة لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة.

٥٠ - **السيد داس** (الهند): قال إن الأزمات الراهنة المتشابكة تحتاج إلى نهج متكامل في معالجة التنمية المستدامة يركز على ثلاث مسائل تتصل بالتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وكان ذلك هو مفتاح تحقيق الهند للأهداف الإنمائية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع. على أن جهود أي بلد نام لا يمكن أن تحل محل وفاء البلدان المتقدمة بتعهداتها.

٥١ - وقال إنه يتطلع إلى نتيجة إيجابية في كوبنهاغن للمفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ، التي تتسم باهتمام أساسي بالإنصاف وترتكز على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة وقدرات كل دولة. ويجب الاعتراف في هذه النتيجة بأن البلدان النامية بحاجة إلى تحقيق تنمية معجّلة، وإلى موارد إضافية هائلة لمواجهة تحديات تغير المناخ.

٥٢ - والهند مسؤولة عن جزء لا يذكر من مجموع ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ولن تتجاوز، حتى في سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان المتقدمة. وتهتم خطة عملها في مجال تغير المناخ، بوجه خاص، بتعزيز الطاقة المتجددة، في سياق جهودها لتوفير الطاقة الرخيصة لشعبها؛ وهذا من مفاتيح تحقيق هدفها ذي الأولوية للقضاء على الفقر والحصول المنشود على التكنولوجيات النظيفة. ومن هنا كان سعيها إلى تعزيز نقل التكنولوجيا، ولا سيما من خلال التمويل الحكومي. وأخيرا وفي مسألة اتفاقية التنوع البيولوجي، تبدي الهند اهتماما بالغا بالمفاوضات الجارية بشأن إيجاد نظام دولي في هذا الصدد، التي يجب أن تتضمن الكشف الوجوبي عن بلد منشأ الموارد الجينية؛ والموافقة الواعية المسبقة على طلبات حقوق الملكية الفكرية؛ والتقاسم المنصف للمنافع.

٥٣ - **السيدة روش** (غواتيمالا): أعربت عن قلقها من أن احتمال التوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ يزداد بعدا. ولما كان تغير المناخ ظاهرة عالمية طويلة المدى، فإنه يتطلب ردا قويا منسقا متعدد الأطراف، ويقتضي أن تنظر البلدان إلى أبعد من حدودها. إن مسائل النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، والإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، التي ستتطرق إليها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة المقبلة، هي مسائل بالغة الأهمية، ويجب أن تفضي إلى قرارات واقعية عملية المنحى وجيدة التمويل في مجال السياسات؛ وينبغي لمناقشات اللجنة الراهنة أن تركز على كيفية إدراجها بشكل أفضل ضمن الركائز الثلاث للاستدامة.

٥٤ - **السيد مبويندي** (ناميبيا): قال إن جدول أعمال القرن ٢١ وما تلاه من مؤتمرات عن التنمية المستدامة برهنت على وجوب تلازم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. على أنه لا تزال هناك مشكلة الإدراج الوطيد الكامل للتنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية الريفية، ولا سيما في ضوء الخطر الذي تتعرض له سبل أهل الريف لكسب الرزق نتيجة للتدهور البيئي. وقد وضعت بلدان

نامية عديدة برامج وسياسات تدور حول الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ولكنها تفتقر إلى القدرة المالية والتكنولوجية والبشرية على بلوغ أهدافها. وكان السبيل إلى ذلك، بالنسبة إلى ناميبيا، هو إدراج الإدارة المحلية للموارد الطبيعية في التنمية الزراعية والريفية، فالمجتمعات الريفية تحتاج، لضمان استدامة الموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي، إلى الشعور بملكيتها لعملية التنمية المستدامة وإلى الاستفادة منها. وجدد المتكلم دعوته في هذا الصدد إلى دعم الثورة الخضراء المستدامة في أفريقيا، مع مراعاة المساهمة البالغة الأهمية التي يمكن أن يقدمها لها صغار المزارعين والمزارعات. وبالإضافة إلى ذلك يتعين في جهود مكافحة التصحر الاعتناء ليس فقط بمنع تدهور الأراضي، بل أيضا بإصلاحها.

٥٥ - إن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة لا تبشر بخير للتنمية المستدامة. فقد تمثلت هذه الأزمة في تراجع تمويل التنمية، في وقت يزداد فيه الطلب على إصلاح وتطوير الهياكل الأساسية في أعقاب الكوارث الطبيعية. إن التغيرات التي طرأت على طبيعة وشدة الكوارث تدعو إلى قدرات جديدة للرد. ولذلك يدعو وفده المجتمع الدولي إلى مساندة جهود ناميبيا من أجل تطوير قدرتها على الحد من أخطار الكوارث.

٥٦ - ويتعين على البلدان المتقدمة أن تكون لها الصدارة في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، نظرا إلى مسؤوليتها التاريخية. وأعرب المتكلم عن قلق وفده إزاء التقارير التي تتحدث عن تفكير بعض البلدان المتقدمة في الانسحاب من بروتوكول كيوتو، فذلك يمكن أن يعرض للخطر نتيجة اجتماع كوبنهاغن المقبل. وأعرب عن قلقه أيضا لانعدام التنسيق بين أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية المنشأة في إطار الاتفاقية، فذلك يتنافى وهدف إيجاد جهاز إنمائي متماسك للأمم المتحدة، ولو استمر هذا الوضع فإنه سيعطل قدرة المنظمة على المعالجة الفعالة للإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي.

٥٧ - **السيد غيلين** (بيرو): أشار إلى نقص المياه الذي يعانيه بلده نتيجة لتغير المناخ، معربا عن أمله أن ينتهي اجتماع كوبنهاغن إلى تعهدات دولية ملزمة بمكافحه آثاره السيئة، وبوجه خاص أن تتعهد البلدان المتقدمة بخفض انبعاثات الكربون لديها بنسبة ٤٥ في المائة و ٩٥ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٥٠ على التوالي. وما زالت بيرو تؤيد إنشاء آلية مالية لدعم تدابير التخفيف والتكيف في مجال تغير المناخ في البلدان النامية، من خلال ضريبة قدرها ٠,٥ دولار على كل برميل نفط يباع؛ وتؤيد بيرو أيضا البرامج والخطط المتكاملة لتحقيق هذا الغرض، التي يمولها صندوق البيئة العالمية أو البنك الدولي.

٥٨ - وقال إن وفده قلق أيضا إزاء إزالة الغابات، وبخاصة في الأمازون، لإنتاج الكوكايين. ولا بد من تدابير عاجلة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة، تحت المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي؛ وينبغي ألا تقتصر هذه التدابير على الحظر والمنع فقط، بل يجب أن تشمل أيضا إعادة التأهيل والبدائل المستدامة لزراعة الكوكا.

٥٩ - ودعا أخيرا إلى زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة للجبال، ولا سيما من خلال آليات مبتكرة للتمويل، وإلى الاستعانة المطردة بالمعارف والدراية الفنية التقليدية في وضع سياسات للمناطق الجبلية؛ ويجب أيضا أن تراعي بشكل أكمل المسائل المتصلة بالجبال في المناقشات ذات الصلة بالتعامل مع تغير المناخ والتصحر.

٦٠ - **السيد هارت** (نيجيريا): قال إن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة تتعرض للخطر ليس بسبب الانكماش العالمي الراهن وحده، بل أيضا بسبب أثر تغير

المناخ، وبخاصة في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يحد من قدرتها على التصدي للتحديات التي تعتبر مسؤوليتها عنها قليلة أو معدومة. ومع ذلك فإن نيجيريا، التي تضررت قدرتها الشاملة في مجال التنمية بشدة، ما زالت ملتزمة بالتنمية المستدامة، وتواصل اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، مع العناية الواجبة بالسياسات والممارسات السليمة بيئيا، والأمن القومي، والإدارة الرشيدة، والصحة، ومع اهتمام خاص بأضعف الفئات إزاء الآثار الوخيمة لتغير المناخ. ووضعت نيجيريا خططا لحماية تنوعها البيولوجي وتخفيف آثار الجفاف والتصحر، فضلا عن المساهمة في جميع المبادرات البيئية الإقليمية الأفريقية الأخرى.

٦١ - ويدعو وفده إلى حملة لزيادة التوعية بالتحديات البيئية، ولا سيما في البلدان النامية، مع التركيز على مسؤولية الكل عن التنمية المستدامة. وقال إنه يتطلع بهذه الروح إلى إبرام اتفاق شامل في اجتماع كوبنهاغن يكفل إجراء تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وييسر نقل تكنولوجيات الطاقة النظيفة والمتجددة، ويحسّن التمويل وبناء القدرات للبلدان النامية، وبصفة خاصة في أفريقيا التي أعدت مجموعة من الاقتراحات المشتركة لهذا الغرض.

٦٢ - **السيد مينيس** (الفلبين): قال إن الفترة الراهنة للتحديات الكبيرة تتطلب تجديد التمسك بروح تعددية الأطراف، وتقاسما أعدل لتكاليف ومنافع العولمة. إن العدد المتزايد للظواهر الشديدة في مجال الطقس تبرز الحاجة إلى معالجة دولية أحزم لتغير المناخ، وخصوصا من خلال زيادة الجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، في نفس الوقت الذي ينبغي فيه أن تكفل المفاوضات المتصلة بالاجتماع القادم في كوبنهاغن التزاما أفضل بالتعهدات المعلنة في إطار الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وهناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بمعالجة أسباب الأزمة الغذائية، الكامنة في الزراعة وإنتاج الأغذية والتنوع البيولوجي. والواقع أنه في ضوء التراجع الثابت للمساعدة الإنمائية الرسمية في الزراعة، فضلا عن الممارسات الزراعية غير المستدامة، وزيادة الضغط السكاني، وتقلبات المناخ، تصبح الحاجة ماسة إلى تعاون أكبر، على الصعيدين الإقليمي والدولي معا. ويقوم بلده بنصيبه في تعزيز هذا التعاون، ويسعى في الوقت ذاته إلى تحقيق فعالية وحفظ أكبر للطاقة، وتوفير إمدادات للطاقة أكثر أمنا ورخصا وتكنولوجيا خضراء متجددة. وبلده هو أكبر منتج للطاقة الحرارية في العالم، ويؤدي دورا رائدا في خلق صناعة خضراء. ومع ذلك فإن جهود فرادى البلدان لا تكفي: فعلاج النظام الإيكولوجي العالمي الهش لا يتحقق إلا بالعمل المتضافر لجميع الدول.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.